مقترح بحثي

العلاقة بين الزكاة والضرائب الحديثة: نحو إطار متكامل للحوكمة المالية الإسلامية

مقدم إلى: [اسم المؤسسة]

قسم التمويل الإسلامي / الفقه وأصول الفقه

مقدم من: الدكتور ممدوح محمد سلامة

التاريخ: [ ]

1 .المقدمة

تُعدّ مسألة المالية العامة في الإسلام من أكثر المجالات أهمية وأقلها حظاً من البحث المنهجي في الفقه الإسلامي المعاصر. فرغم أن الفقه الكلاسيكي قد وثّق بشكل مستفيض أحكام الزكاة بوصفها فريضة دينية، ورغم نمو الاقتصاد الإسلامي كحقل معرفي مستقل، فإن العلاقة الهيكلية بين الزكاة والضرائب الحديثة لم تحظَ إلا باهتمام منهجي محدود. فمعظم الدراسات المعاصرة تتعامل مع النظامين باعتبارهما منفصلين كلياً، مكتفيةً بالإشارة إلى اختلافهما في الطبيعة القانونية وطريقة الحساب، دون أن تعالج بصورة كافية الإشكاليات العملية واللاهوتية الناجمة عن تعايشهما في الدول الإسلامية المعاصرة.

يسعى هذا المقترح البحثي إلى سدّ هذه الثغرة من خلال دراسة العلاقة بين الزكاة والضرائب في ضوء المنهج التشريعي القرآني، والممارسة المالية في صدر الإسلام، ومقاصد الشريعة الإسلامية، بهدف تطوير إطار متكامل للحوكمة المالية الإسلامية يلائم واقع الدولة الحديثة.

تجدر الإشارة إلى أن التساؤلات التي يطرحها هذا المقترح لا تجد إجاباتها في مجرد استعراض الآراء الفقهية الكلاسيكية وتصنيفها. فالأدبيات الموجودة، على غناها في توثيق التراث العلمي، اقتصرت في معظمها على إعادة عرض آراء الفقهاء المتقدمين ومقارنتها، دون أن تتوقف عند مساءلة الافتراضات البنيوية التي تقوم عليها تلك الآراء. وقد رصد الباحثون المعاصرون بعض جوانب هذه الإشكالية، كما يتضح في **الملحق الأول المرفق** بهذا المقترح، الذي يستعرض أبرز ما أنتجته الأدبيات المعاصرة في هذا الشأن. غير أن هذه الأعمال، رغم قيمتها المرجعية، ظلت في حدود المراجعة والتوصيف دون أن تنتهي إلى رأي فقهي قابل للتطبيق يُعالج إشكالية التنسيق بين الزكاة والضرائب في واقع الدولة الحديثة. وينطلق هذا المقترح من قناعة راسخة بأن ما تحتاجه هذه المسألة ليس مراجعة إضافية للتراث، بل اجتهاداً فقهياً أصيلاً يُفضي إلى إجابات قابلة للتنزيل على أرض الواقع. وقد يكون عمق هذا الموضوع وتشعب إشكالياته جديراً ببرنامج بحثي على مستوى الدكتوراة، وهذا المقترح دعوة جادة إلى هذا المستوى من الاشتباك العلمي، على أن يكون المُخرَج النهائي رأياً فقهياً مُسبَّباً لا مجرد جرد .

2 .بيان المشكلة البحثية

يواجه المواطن المسلم في معظم الدول ذات الأغلبية المسلمة اليوم التزاماً مالياً مزدوجاً: فهو يؤدي الزكاة بوصفها فريضة دينية فردية، ويدفع الضرائب بوصفها التزاماً مدنياً تجاه الدولة. وكلا النظامين يوجّه الأموال نحو مصارف متقاطعة إلى حد بعيد، غير أنهما يعملان في عزلة مؤسسية تامة عن بعضهما، دون أي تنسيق أو آلية تكامل أو إطار فقهي ينظم العلاقة بينهما.

ويطرح هذا الواقع جملةً من التساؤلات التي لم تجد إجابات شافية في التراث الفقهي المعاصر:

هل التعايش بين الزكاة والضرائب دون تنسيق بينهما منسجم مع مقاصد الحوكمة المالية الإسلامية، أم أنه يمثل فراغاً مؤسسياً لم يُنظَّر له بصورة كافية؟

هل صمت القرآن الكريم عن تحديد نسب الزكاة يعكس تفويضاً تشريعياً مقصوداً لولي الأمر الشرعي، أم أن النسب الواردة في السنة النبوية ثوابت تعبدية لا تقبل الاجتهاد؟

إذا كانت الزكاة تمثل الأداة المالية الأساسية للدولة الإسلامية الأولى، وكانت الصدقات الطوعية تكملتها عند الحاجة، فما الوضع الفقهي للضرائب الحديثة في ضوء هذا النموذج الأصيل؟

بما أن المصارف الثمانية للزكاة المنصوص عليها قرآنياً تغطي تقريباً كل وجوه الإنفاق الحكومي المشروع، فهل يمكن اعتبار جزء من الضرائب المدفوعة لدولة تفي بهذه المصارف مؤدياً لوظيفة الزكاة جزئياً، مع الإقرار بالفوارق الهيكلية الجوهرية بين النظامين؟

ما انعكاسات التحول التاريخي من الجزية المفروضة على غير المسلمين إلى الضريبة الموحدة على جميع المواطنين على العبء المالي الملقى على كاهل المسلم مقارنةً بالنموذج النبوي الأصيل؟

وهذه التساؤلات لها تداعيات جوهرية لا على الفقه الإسلامي وحده، بل على حياة الملايين من المسلمين الذين يتعاملون يومياً مع هذا الالتزام المالي المزدوج دون إطار فقهي يرشدهم.

3 .الخلفية التاريخية والسياق

3.1 المنهج التشريعي القرآني والزكاة

تكشف قراءة متأنية لأسلوب القرآن الكريم في التشريع عن نمط واضح يتمثل في التمييز المقصود بين ما يُحدَّد بدقة عددية وما يُترك للاجتهاد السياقي. فقد حدد القرآن أنصبة الميراث بدقة رياضية صريحة، ناصاً على حصص كسرية دقيقة لمختلف فئات الورثة. في المقابل، رغم أن القرآن أمر بالزكاة مراراً وبتأكيد بالغ، فإنه لم يحدد نسبها أو نصابها أو طريقة حسابها، تاركاً ذلك كله للسنة النبوية.

وهذا ليس إغفالاً، بل هو انعكاس لمنهج قرآني متسق يقوم على تثبيت ما لا ينبغي أن يتغير عبر الزمان والمكان كحقوق الورثة، وإبقاء ما يتوقف على الظروف والسياقات مرناً كالسياسة المالية. ويوحي هذا الصمت القرآني عن نسب الزكاة، في مقابل التحديد الدقيق للمواريث، بأن نسب الزكاة قد تنتمي إلى خانة السياسة المحددة بالاجتهاد لا إلى خانة الثوابت التعبدية المقطوع بها.

3.2 الزكاة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم

في العهد النبوي، لم تعرف الدولة الإسلامية نظام ضرائب مستقلاً. فقد كانت الزكاة الأداة المالية الأساسية للدولة، تغطي احتياجات الفقراء والمساكين والغارمين وابن السبيل ومصاريف الإدارة والدفاع، وهي مصارف تتطابق مع المصارف الثمانية المذكورة في سورة التوبة (9:60). وحين تجاوزت حاجات الدولة حصيلة الزكاة، كان النبي صلى الله عليه وسلم يحث المسلمين على التبرع بصدقات طوعية، معالجاً الاحتياجات المالية الاستثنائية بأداة الكرم الجماعي لا بالفريضة الإلزامية.

ويكشف هذا النموذج عن بنية مالية متكاملة ومتناسقة: أداة أساسية إلزامية هي الزكاة، معايَرة وفق احتياجات الدولة، تُكمّلها مساهمات طوعية عند الضرورة.

3.3 الزكاة في عهد الخلفاء الراشدين

تجلّت المكانة المحورية للزكاة في بنية الدولة المالية بشكل لافت بُعيد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، حين امتنعت بعض القبائل عن إرسال الزكاة إلى المركز في المدينة. فقد أعلن الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه قتالهم، قائلاً في مقولته الشهيرة إنه سيقاتل كل من فرّق بين الصلاة والزكاة. وهذا القرار الذي حظي بإجماع الصحابة يؤسس من الناحية الفقهية لحقيقة جوهرية: أن الزكاة ليست عبادة فردية خاصة، بل التزام مالي عام تملك الدولة إنفاذه.

ولهذه الحادثة التاريخية دلالتان فقهيتان بالغتا الأهمية: الأولى أنها تؤكد أن الزكاة كانت تُفهم باعتبارها الركيزة المالية الأساسية للدولة الإسلامية، لا نظاماً خاصاً موازياً لمالية الدولة. والثانية أنها تطرح تساؤلاً جوهرياً حول الوضع الفقهي لهذه الركيزة في دول لم تعد تجمع الزكاة رسمياً.

3.4 الجزية والبنية المالية الأصيلة

ميّز النموذج المالي الإسلامي الأصيل بين التزامات المواطنين المسلمين وغير المسلمين: فالمسلمون يؤدون الزكاة، وغير المسلمين يدفعون الجزية التي اعتبرها كثير من العلماء الكلاسيكيين رسماً مقابل الحماية والخدمات التي توفرها الدولة. وقد أفرز هذا النظام توازناً يُسهم بموجبه جميع المواطنين في تمويل الدولة بأدوات تناسب أوضاعهم.

غير أن معظم الدول ذات الأغلبية المسلمة المعاصرة تخلت عن كلا الأداتين، مستعيضةً عنهما بضريبة موحدة مفروضة على جميع المواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية. ولهذا التحول عواقب لم

تُدرس بالقدر الكافي: فالمسلم في الدولة الحديثة بات يجمع بين عبئين ماليين، الزكاة التي كانت حكراً على المسلمين، والضريبة التي تقابل وظيفياً ما كان غير المسلمين وحدهم يدفعونه. وهذا يعني أن العبء المالي على المسلم في الدولة الحديثة أثقل مما كان عليه في النموذج الأصيل، وهو واقع لم يحظَ بتأمل فقهي جاد يُذكر.

4. الدراسات السابقة

يمكن تصنيف الدراسات الموجودة في مجال المالية العامة الإسلامية في ثلاثة تيارات رئيسية:

أولاً: تراث الفقه الكلاسيكي يتناول الزكاة بوصفها فريضة دينية ذات مقادير ثابتة وأحكام محددة، ولا يعالج الضرائب إلا في السياق المحدود للاحتياجات الاستثنائية للدولة. ويوفر هذا التراث أساساً لا غنى عنه، لكنه لا يتعامل مع سياق الدولة الحديثة.

ثانياً: الاقتصاد الإسلامي المعاصر أنتج دراسات مهمة حول الزكاة بوصفها آلية إعادة توزيع، وحول السياسة المالية الإسلامية بشكل أوسع. فقد توسع علماء كالشيخ القرضاوي رحمه الله، في كتابه الموسوعي "فقه الزكاة"، في النقاش بالحجج الداعية إلى توسيع وعاء الزكاة ليشمل الرواتب والدخل المهني، وبتأكيد حق ولي الأمر في فرض تكاليف إضافية عند الحاجة العامة. غير أن حتى القرضاوي لم يعالج بصورة منهجية إشكالية التنسيق بين الزكاة والضرائب في الدول الحديثة.

ثالثاً: الاقتصاد السياسي الإسلامي تناول مسائل مالية الدولة والحوكمة والشرعية المالية، لكنه في الغالب يعالج الزكاة والضرائب كموضوعين منفصلين تحليلياً بدلاً من دراسة علاقتهما الهيكلية.

وهكذا فإن الثغرة في الأدبيات ليست غياب الدراسات حول الزكاة أو الضرائب كل على حدة، بل غياب البحث المنهجي في العلاقة بينهما كأداتين متعايشتين في البنية المالية للدول ذات الأغلبية المسلمة.

5. أسئلة البحث

تتمحور هذه الدراسة حول الأسئلة الرئيسية والفرعية الآتية:

السؤال البحثي الرئيسي: ما العلاقة الفقهية بين الزكاة والضرائب الحديثة في الدول ذات الأغلبية المسلمة، وكيف ينبغي لإطار مالي إسلامي متكامل أن يستوعب الأداتين معاً؟

الأسئلة البحثية الفرعية:

- هل يعكس صمت القرآن عن نسب الزكاة تفويضاً تشريعياً مقصوداً لسلطة الدولة، وما انعكاسات ذلك على مدى مرونة هذه النسب؟

- إلى أي حد أدّت الزكاة وظيفة الأداة المالية الأساسية في الدولة الإسلامية المبكرة، وما الدور الذي اضطلعت به الصدقة الطوعية كآلية تكميلية؟
- ما الأساس الفقهي، إن وُجد، لاعتبار جزء من الضرائب الحديثة مؤدياً لوظيفة الزكاة جزئياً، مع الإقرار بالفوارق الهيكلية الجوهرية بين النظامين في قواعد حسابهما؟

- كيف يؤثر التحول التاريخي من الجزية إلى الضريبة الموحدة على الالتزامات المالية للمواطنين المسلمين قياساً بالنموذج النبوي الأصيل؟
- ما الإطار التنسيقي بين الزكاة والضرائب الذي يتسق مع مقاصد الشريعة الإسلامية ومتطلبات الدولة الحديثة؟

6. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحليل المنهج التشريعي القرآني المتعلق بالزكاة ومقارنته بمجالات الإلزام القرآني الأخرى كالمواريث، لتحديد القدر المقصود من المرونة في نسب الزكاة وإدارتها.
- توثيق الممارسة المالية للنبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين لإعادة بناء النموذج الأصيل لمالية الدولة الإسلامية ومنطقه الداخلي.
- التقييم النقدي للمواقف الفقهية الكلاسيكية والمعاصرة من العلاقة بين الزكاة والضرائب، وكشف الثغرات والتناقضات في الأدبيات القائمة.
- دراسة الفوارق الهيكلية بين الزكاة والضرائب الحديثة، لا سيما في قواعد حسابهما، لتحديد طبيعة التداخل الوظيفي بينهما وحدوده.
- تطوير إطار فقهي متماسك للعلاقة بين الزكاة والضرائب في الدولة الحديثة، مستنداً إلى مقاصد الشريعة ومبادئ الاقتصاد السياسي الإسلامي.

7. أهمية الدراسة

يعالج هذا البحث ثغرة ذات أبعاد نظرية وعملية في آنٍ معاً.

على الصعيد النظري: يُسهم في حقول أصول الفقه والاقتصاد السياسي الإسلامي وفقه النوازل، من خلال تطوير إطار منهجي لمسألة ظل الباحثون في معظمهم يتحاشون معالجتها بصورة مباشرة. فالميل السائد

لدى الفقهاء المعاصرين إلى التأكيد على الفصل الكلي بين الزكاة والضرائب دون معالجة إشكالية التنسيق بينهما يمثل اختزالاً فكرياً تسعى هذه الدراسة إلى تجاوزه.

على الصعيد العملي: لنتائج هذا البحث تداعيات مباشرة على المواطنين المسلمين المثقلين بالتزامات مالية مزدوجة، وعلى الدول ذات الأغلبية المسلمة الساعية إلى بناء أنظمة مالية عامة متماسكة ومنسجمة مع الشريعة، وعلى مؤسسات التمويل الإسلامي المعنية بمسائل التمويل الاجتماعي وآليات إعادة التوزيع.

8. المنهجية

يعتمد هذا البحث منهجية نوعية تجمع بين:

تحليل النصوص الكلاسيكية: مراجعة منهجية للمصادر الأولية في التفسير والحديث والفقه الكلاسيكي المتعلقة بالزكاة والجزية والمالية العامة، مع اهتمام خاص بمؤلفات ابن حزم والماوردي وابن خلدون.

التحليل الفقهي المعاصر: مراجعة نقدية للدراسات الحديثة في الاقتصاد الإسلامي وفقه النوازل، بما فيها أعمال القرضاوي ومحمد عبده وعلماء التمويل الإسلامي المعاصرين.

تحليل المقاصد: تطبيق إطار مقاصد الشريعة لتقييم آليات التنسيق المقترحة بين الزكاة والضرائب في ضوء الغايات العليا للشريعة الإسلامية.

التحليل المؤسسي المقارن: دراسة كيفية تعامل عدد مختار من الدول ذات الأغلبية المسلمة مع العلاقة بين جمع الزكاة والضرائب، لتأسيس النتائج النظرية على واقع مؤسسي معاش.

9. النتائج المتوقعة

يُتوقع أن تُسفر هذه الدراسة عن:

- تحليل فقهي منهجي للعلاقة بين الزكاة والضرائب الحديثة يسد ثغرة معترفاً بها في الأدبيات.
- إطار مقترح لفهم التنسيق بين الزكاة والضرائب في الدول ذات الأغلبية المسلمة، مستند إلى المصادر الكلاسيكية ومقاصد الشريعة معاً.
- استنتاجات ذات صلة بالسياسات تُفيد الدول والمؤسسات الساعية إلى تطوير بنى مالية إسلامية أكثر تماسكاً وانسجاماً.
- إسهام في السؤال النظري الأشمل حول كيفية تمييز الفقه الإسلامي بين الثوابت التعبدية والأدوات الحوكمية المرنة في مجال المالية العامة.

تجدر الإشارة صراحةً إلى أن أي مخرج يقتصر على مراجعة الأدبيات أو استعراض الآراء الفقهية الكلاسيكية ومقارنتها، مهما بلغت شموليته ودقته، لن يُعدّ استجابةً وافية لهذا المقترح. فالمخرج المطلوب هو رأي فقهي مُسبَّب في إشكالية التنسيق بين الزكاة والضرائب، رأيٌ متجذّر في المصادر الشرعية لكنه يتجاوزها نحو استنتاج قابل للتطبيق يُفيد صانع السياسات والممارس على حدٍّ سواء.

10 .الخاتمة

إن مسألة العلاقة بين الزكاة والضرائب الحديثة ليست هامشاً في الفقه الإسلامي، بل تقع في صميم التقاطع بين العبادة والحوكمة، وبين الفريضة الدينية الثابتة والسياسة الحكومية المرنة، وبين الفقه الكلاسيكي ومتطلبات الدولة الحديثة. وقد أفضى الميل إلى معالجة النظامين كأداتين منفصلتين كلياً دون دراسة إشكالية التنسيق بينهما إلى ثغرة جوهرية في الاقتصاد السياسي الإسلامي. يقترح هذا البحث معالجة تلك الثغرة بصورة منهجية، بهدف الإسهام في النظرية الفقهية والاحتياجات العملية للمواطنين المسلمين والدول التي تواجه هذا الإشكال العالق دون حل.

المراجع الأولية

القرضاوي، يوسف. فقه الزكاة. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الماوردي. الأحكام السلطانية. القاهرة: دار الحديث.

ابن خلدون. المقدمة. بيروت: دار الفكر.

ابن حزم. المحلى. بيروت: دار الآفاق الجديدة.

[تُستكمل المراجع المعاصرة بناءً على المراجعة الشاملة للأدبيات]

الملحق الأول - مراجعة الأدبيات المعاصرة وحدودها في العلاقة بين الزكاة والضرائب - عرض نقدي

1. الهدف من هذا الملحق

يستعرض هذا الملحق أبرز ما أنتجته الأدبيات المعاصرة من دراسات تتعلق بالزكاة والمالية العامة الإسلامية، ويُبيّن بصورة محددة لماذا لا تُغني هذه الأعمال عن البحث المطلوب في هذا المقترح. والغرض ليس التقليل من قيمة هذه الجهود العلمية، بل تحديد الفجوة التي يسعى هذا المقترح إلى سدها بدقة.

2. ما أنجزته الأدبيات الموجودة

أسهمت الأدبيات المعاصرة في ثلاثة مجالات رئيسية:

الأول: التوسعة الفقهية لوعاء الزكاة. أبرز ما في هذا المجال كتاب "فقه الزكاة" للشيخ يوسف القرضاوي رحمه الله، الذي وسّع وعاء الزكاة ليشمل الدخل المهني والأسهم والعقارات المؤجَّرة، مستنداً إلى القياس الفقهي. وفي السياق ذاته، أجرى منذر قحف تقديرات كمية للإيرادات المحتملة من الزكاة في ثماني دول إسلامية تحت ثلاثة تعريفات مختلفة للوعاء، وانتهى إلى أن العائد يتراوح بين 0.9% و7.5% من الناتج المحلي بحسب اتساع الوعاء المُعتمد.

الثاني: التوثيق المقارن للتطبيقات المعاصرة. رصدت الدراسات المتعددة تجارب الدول التي تجمع الزكاة رسمياً كالسعودية وماليزيا وباكستان وإندونيسيا والسودان، وحللت نماذجها المؤسسية وفجوات الامتثال وإشكاليات الحوكمة.

الثالث: التأصيل المقاصدي. قدّم علماء كالشاطبي في التراث الكلاسيكي، ومعاصرون كجاسر عودة ومحمد هاشم كمالي، إطاراً مقاصدياً يُؤصّل الزكاة في حفظ المال وتداول الثروة.

3. ما لم تعالجه الأدبيات الموجودة

رغم هذا الجهد الموثَّر، تكشف قراءة متأنية لهذه الأدبيات عن غياب مُعالجة جادة لثلاث إشكاليات جوهرية:

الإشكالية الأولى: غياب الرأي الفقهي القابل للتطبيق في مسألة التنسيق. لم تنتهِ الأدبيات الموجودة إلى رأي فقهي محدد يُجيب على السؤال العملي الجوهري: في ظل دولة لا تجمع الزكاة رسمياً وتفرض ضرائب تُنفق على مصارف تتقاطع مع مصارف الزكاة، ما الحكم الشرعي لهذا الوضع؟ وما الإطار الذي ينبغي أن يُنظّم العلاقة بين الالتزامين؟ الأعمال الموجودة تصف الإشكالية ولا تحسمها.

الإشكالية الثانية: إغفال مسألة الازدواج في العبء المالي على المسلم. لم تتناول الأدبيات بصورة منهجية الأثر الفقهي للتحول من نموذج الجزية على غير المسلمين إلى الضريبة الموحدة على الجميع، وما يترتب على ذلك من عبء مزدوج يقع على المسلم في الدولة الحديثة دون سند فقهي واضح.

الإشكالية الثالثة: الاكتفاء بالمراجعة دون الاجتهاد. معظم ما أُنتج في هذا الباب يندرج في خانة مراجعة الأدبيات والتوصيف المقارن، لا في خانة الاجتهاد الفقهي الذي يُفضي إلى رأي مُسبَّب قابل للتنزيل. وهذا ليس نقصاً في النوايا بل في المنهج، إذ إن توليد رأي فقهي جديد في مسألة نازلة يستلزم منهجاً مختلفاً عن منهج المراجعة والمقارنة.

4. الفارق بين ما هو موجود وما يطلبه هذا المقترح

يمكن توضيح هذا الفارق في جدول موجز:

ما أنجزته الأدبيات الموجودة: وصف الإشكالية، مراجعة الآراء الكلاسيكية، تقدير الإيرادات المحتملة، رصد التجارب المؤسسية المقارنة.

ما يطلبه هذا المقترح: رأي فقهي مُسبَّب في مسألة التنسيق، إطار قابل للتطبيق في الدول الحديثة، معالجة إشكالية الازدواج في العبء المالي، اجتهاد في مسألة نازلة لم يحسمها التراث الكلاسيكي.

5. خلاصة

إن الأدبيات المعاصرة في هذا الموضوع تُشبه من وصف داء بدقة وأحصى أعراضه وقارن حالاته، لكنه لم يصف علاجاً. وهذا المقترح يطلب من الباحث أن يكون طبيباً لا مؤرخاً للمرض. ولهذا فإن أي عمل يُقدَّم استجابةً لهذا المقترح ولا يتجاوز مرحلة المراجعة والتوصيف لن يكون قد أدى الغرض المطلوب، مهما بلغت شموليته ودقته.